جمعية البنوك تقرر الإضراب الجزئي واقتصاديون يردون

اقتصاديون لـ«الأمناء»: الجمعية تمارس سياسة خبيثة

خبير اقتصادي: بيان جمعية البنوك متحيز وغير محايد وغير قانوني

«الأمناء» تقرير خاص:

أكدت جمعية البنوك اليمنية، في بيان صحفي، أن إقحام الجهاز المصرفي في الخلافات السياسية لن يترتب عليه سوى الإضرار بالقطاع المصرفي والمالي والتجاري والمزيد من المعاناة المعيشية للمواطنين وتدهور الأوضاع الإنسانية، حد قولها.

وأقرت الجمعية، في اجتماعها الإضراب الجزئي لفروع البنوك في العاصمة الجنوبية عدن ثلاث ساعات يومياً لمدة ثلاثة أيام تبدأ من اليوم الأحد 8 /11 /2020م، مع اتخاذ خطوات تصعيدية نتيجة ما يتعرض له القطاع المصرفي بشكل مستمر من مشاكل وتعقيدات ناتجة عن ازدواجية وتعارض القرارات الصادرة من البنك المركزي (صنعاء- عدن)، التي كان آخرها إحالة رؤساء مجالس الإدارات والمدراء التنفيذيين الى النيابة العامة في عدن من قبل البنك المركزي بعدن، بحسب بيان الجمعية.

اقتصاديون يردون على بيان الجمعية

بدورهم، رد اقتصاديون على بيان الجمعية، معتبرين الجمعية تمارس سياسة خبيثة.

وقالوا، في احاديث متفرقة مع «الأمناء» أن: «جمعية البنوك اليمنية تعتبر خاضعة للحوثي، حيث تعطي الحوثيين كل المعلومات فيما تمنع منعًا باتًا أي معلومات عن البنك المركزي في العاصمة الجنوبية عدن».

وأشاروا إلى أن الجمعية تفضح نفسها بنفسها من خلال سلوكياتها المتناقضة.

خبير اقتصادي: بيان الجمعية متحيز وغير محايد وغير قانوني

من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور يوسف سعيد احمد أن بيان جمعية البنوك متحيز وغير قانوني.

وقال الدكتور سيف، في مقالة بعنوان: «بيان جمعية البنوك متحيز وغير قانوني»، أن: «جمعية البنوك اليمنية انطلاقا من صنعاء دأبت على التماهي مع المواقف السياسية في كل بياناتها ودائما ما تقف على النقيض ضد اجراءات البنك المركزي في العاصمة الجنوبية عدن وهي تعلم ان اجراءات البنك المركزي قانونية في احالة البنوك التي تقوم بحجب بياناتها على البنك المركزي الى النيابة».

وأضاف: «وهي تعلم (جمعية البنوك اليمنية) ان امتناعها عن تسليم بياناتها الى البنك المركزي يعرضها للمسائلة كما يعرض البنك المركزي لضغوط شديدة من المؤسسات النقدية والمنظمات المالية الدولية التي تطالب بإفصاح البنوك اليمنية عن بياناتها التي تعكس أنشتها».

وتابع: «حجة جمعية البنوك التي دائما ما تتحجج بها ان تسليم بياناتها الى البنك المركزي المعترف به دوليا يعرضها للإجراءات من قبل حكومة صنعاء (غير المعترف بها) هذه الحجة واهية لان من مسؤوليتها القانونية ان تسلم بياناتها للبنك المركزي المعترف به دوليا وليس العكس».

واستطرد الدكتور سيف: «والمفارقة ان البنوك التجارية وغيرها لا تعترض على اجراءات صنعاء المتعسفة غير القانونية بحقها ولكنها دائما ما تلجأ الى اصدار البيانات والتهديد بالإضراب كلما طلب منها البنك المركزي في عدن تزويده بالمعلومات والبيانات التزاما بمبدأ الشفافية وبقانون البنوك التجارية خاصة وان هذه البنوك تعمل في عدن وحضرموت كما تعمل وغيرها من المحافظات التي تقع تحت سيطرة الشرعية كما تعمل في صنعاء ايضا».

Yemen Banks Association — جمعية البنوك اليمنية

بيان صادر عن جمعية البنوك اليمنية

لقد وقفت جمعية البنوك اليمنية في اجتماعها الذي عقد يوم الثلاثاء 2020/11/3م بمقر الجمعية لمناقشة ما يتعرض له القطاع المصرفي بشكل مستمر من مشاكل وتعقيدات ناتجة عن ازدواجية وتعارض القرارات الصادرة من البنك المركزي (صنعاء- عدن)، التي كان آخرها إحالة رؤساء مجالس الإدارات والمدراء التنفيذيين الى النيابة العامة في عدن من قبل البنك المركزي - عدن.

وتؤكد الجمعية على أن الحاق الجهاز المصرفي في الخلافات السياسية لن يترتب عليه سوى الإضرار بالقطاع المصرفي والمالي والتجاري والمزيد من المعاناة المعيشية للمواطنين وتدهور الأوضاع الإنسانية.

وازاء ذلك وبالرغم من قيام جمعية البنوك اليمنية بمخاطبة الطرفين مراراً وتكراراً بضرورة تحييد القطاع المصرفي عن الخلافات السياسية وكذا قيام الجمعية بمناشدة الأمم المتحدة للتدخل بين الطرفين دون جدوى.

وتأكل ذلك، فقد قررت جمعية البنوك في اجتماعها المنعقد 2020/11/3م مواجهة تلك الإجراءات بحزمة من الحلول والإجراءات الاعتراضية على النحو التالي:

1. الإضراب الجزئي لفروع البنوك في مدينة عدن لثلاث ساعات يومياً لمدة ثلاثة أيام تبدأ من يوم الأحد القادم 2020/11/8م.
2. في حال عدم الاستجابة وتوقف الإجراءات التعسفية ضد البنوك سنلي ذلك خطوات تصعيدية أخرى تفضي للوصول إلى الإضراب الشامل لجميع البنوك في جميع المحافظات.

والله ولي التوفيق ،،، صادر بتاريخ 2020/11/3م

جمعية البنوك اليمنية

Zubairi Street - P.O.Box: 11318 Sana'a - Rep. of Yemen
Tel: +967 -1- 570869 Fax: +967 -1- 282305
E-mail: admin@yemen-yba.com
Website: www.yemen-yba.com

شارع الزبيري - ص.ب: ١١٣١٨ - صنعاء - الجمهورية اليمنية
تلفون: ٥٧٠٨٦٩ - ٢٨٢٣٠٥ فاكس: ٢٨٢٣٠٥ - ٢٨٢٣٠٥
بريد الكتروني: admin@yemen-yba.com
م. انترنت: www.yemen-yba.com

وأضاف: «وإذا أرادت جمعية البنوك العمل بحياد كامل كما تصرح «انها محايدة» فان عليها على الاقل ان تسلم بياناتها للجهتين لكن أن تخضع لتوجيهات صنعاء وتسلم بياناتها لهم وتمتنع عن تسليم بيانات أنشطتها وبشفافية كاملة للبنك المركزي المعترف به دوليا في العاصمة الجنوبية عدن، فهذا يثبت عدم حيادية البنوك ومعها جمعية البنوك وهو ما يعني تسييس وظيفتها لا أكثر ولا أقل، أما اللجوء إلى الاضراب الجزئي أو الكامل كما جاء في بيان جمعية البنوك ردا على اجراءات البنك المركزي يعلمون أن الاضراب يعطل مصالح الناس، وأنه عمل عبثي يتضرر منه المواطنين. وهو سلوك متحيز وغير محايد وغير قانوني بقطع النظر عن تبريراتهم».

وقال الدكتور سيف: «اذا ارادت جمعية البنوك ان تلتزم بقانون البنوك التجارية والاسلامية وقانون البنك المركزي فان عليها ان تلتزم مبدئيا وقانونيا بتسليم كافة البيانات ذات الصلة بأنشطتها للبنك المركزي المعترف به دوليا وبشكل يومي ودوري».

كيف فكّك الانتقالي الجنوبي «دولة الإخوان»؟

لماذا يناقض تصحيح الشرعية أهداف الإخوان؟

الأمناء قسم الرصد:

استكمالاً لنجاح معارك أغسطس / آب من العام الماضي ضد إخوان اليمن، حزب الإصلاح، تـوّج المجلس الانتقالي الجنوبي بنصر في معاركه السياسية.

وكان اتفاق الرياض ذلك النصر السياسي للانتقالي الجنوبي، حيث أضاف الاتفاق عليه صفة شرعية، إذ سيكون مشاركاً ضمن الحكومة اليمنية القادمة، كما أعطاه مشاركة كطرف في مفاوضات الحل النهائي في البلاد، وهو ما كانت ترفضه دولة الإخوان النازحة في الشتات منذ تركت الأرض للحوثي.

وبدأ الإخوان يحكمون سيطرتهم على الشرعية اليمنية منذُ الإطاحة بدولة رئيس الوزراء الأسبق خالد بحاح، والانقلاب على الشركاء الجنوبيين، ومنهم عيدروس الزُبيدي، وهاني بن بريك، وأحمد لملس، وناصر الخبجي، وأحمد بن بريك، عقب النصر الجنوبي الكبير وهزيمة الحوثي جنوباً.

ويفكك الاتفاق دولة «الإخوان» ليس فقط في الجنوب، بل ويعيد إصلاح مفهوم الشرعية، المفهوم الذي لم يعد له علاقة باللوائح والقوانين، وأصبح مجرد شعار مجرد لسلطة الإخوان ومصالحهم، فالانتقالي الجنوبي أصبح له الحق في التعيينات وترشيح ورفض الشخصيات بالحكومة الجديدة، وهو الأمر الذي تفرد به الإخوان منذُ سنوات.

كما ينص الاتفاق على إعادة القوات التي قدمت من مناطق مختلفة وخصوصاً الشمال في أغسطس / آب من العام الماضي، إلى أماكنها، ما يعني أنه لم يعد بالإمكان دخول قوات إخوانية من الشمال إلى الجنوب لأي اعتبارات كانت، وهو ما يقلص ويضعف نفوذ الإخوان في اليمن.

حلفاء الإخوان يخسرون المعركة

وعلى صعيد متصل، خسر حلفاء الإخوان، وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، أحمد الميسري، ووزير النقل السابق صالح الجبواني، معركتهما ضد الانتقالي الجنوبي، حيث لم يعد لهما أي دور، وكان الرجلان توعدا بالعودة إلى عدن بقوة السلاح، معبرين عن رفضهما لاتفاق الرياض.

وعلى الرغم من كونهما باتا مجردين من السلطة وفي المنفى، لا يزالان يبحثان عن موطئ قدم لهما في الحكومة الجديدة.

ويوم الأربعاء المنصرم، كتب جنود في الداخلية يدعمهم أحمد الميسري، اسمه في أماكن عدة بمديرية خور مكسر في العاصمة الجنوبية عدن، بهدف لفت الأنظار.

كما يحاول الجبواني من جهته لفت الأنظار بالهجوم على السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، ورئيس الوزراء معين عبدالملك، على أمل الحصول على دور.

إلى ذلك، قال السياسي عبد الملك اليوسفي إن: «إخوان اليمن في الشرعية لديهم شبكات فساد، ومن خلالها يغذون الاستقطابات السياسية»، لافتاً إلى أن من أساسيات الحكومة القادمة وقف الفساد والعبث.

تصحيح الشرعية يناقض أهداف الإخوان

مكاسب الجنوب، ليست الوحيدة التي ستتحقق من تنفيذ اتفاق الرياض، بل إن الشرعية والشمال والجبهات ضد الحوثي يمكنها أن تكون من أكثر الأطراف كسبا.

نجاح اتفاق الرياض هو التصحيح الأول لمسار الشرعية منذ سيطر عليها الإخوان، وبسبب سيطرتهم انهارت أمام الحوثي وواصلت هزائمها حتى اليوم.

في الجنوب يعيد الاتفاق العلاقة بين التحالف العربي والمقاومة الجنوبية، وهما معا صنعا الانتصار الأهم ضد الحوثي بتحرير عدن وكل المحافظات الجنوبية وانتقلا لتحرير الشمال في الحديدة وفي الضالع وفي البيضاء.

وعسكرياً يعيد تصحيح القوة العسكرية وفقاً لمهام الميدان، والولاء الوطني بعيداً عن أيديولوجية الإخوان، التي أسقطت الجيوش الوطنية في كل بلدان الربيع العربي وأقامت مليشيات موالية لها مع مناقلة في الأسماء.

وسياسياً، سيعيد تعزيز الشرعية وتقويتها أمام المجتمع الدولي بانتظار الأهم وهو نجاح الحكومة على الأرض لإعادة ثقة المواطنين بها، وهو ما يعيد لها المشروعية.

الإصلاح لا يريد الحل

بدوره، يعتقد رئيس تحرير صحيفة يافع نيوز ياسر اليافعي، أن حزب الإصلاح لا يريد إنهاء الحرب في اليمن، ولذا يقف حجر عثرة أمام الحل العادل لقضية الجنوب وهو المتسبب في كل الدمار الذي حل بالبلاد، وهو المسؤول الأول عما لحق بالجنوب منذ عام 1994م.

ويتمنى اليافعي أن: «يراجع الإصلاح نفسه بعد كل الخراب الذي تسبب به، ويترك المشهد السياسي برمته على الأقل لعشر سنوات قادمة يتوب فيها عما ارتكبه من جرائم بحق الشعب اليمني شماله وجنوبه».

غير أن محللاً عسكرياً سعودياً حذر من مسار جديد لإخوان اليمن عبارة عن «تحالفات جديدة في اليمن قد تفضي إلى تدخلات دولية تعادي السعودية».

وقال العميد زيد العمري، في تغريدة على صفحته في (تويتر) أن: «التقدم الأخير لمليشيات الحوثي في مأرب، تطور واضح يعكس تحالفا حوثيا إخوانيا، وقد يفضي ذلك إلى تدخل تركي ضد المملكة العربية السعودية».